

تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن

بحث في مقارنة (العائد-المخاطر-اتجاهات الاستثمار) بين بنكي التضامن الإسلامي والتجاري

اليمني للفترة (2006-2013)

عبد مدهش صالح الشجري

كلية العلوم الإدارية برداع-جامعة البيضاء- البيضاء - الجمهورية اليمنية

Alshigri2002@yahoo.com

DOI: <https://doi.org/10.56807/buj.v1i1.3>

الملخص

تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء لكلا المصارف الإسلامية والتقليدية في اليمن، من خلال دراسة حالة بنكين في قطاعي المصارف التجارية، الإسلامية، وهما مصرف التضامن الإسلامي والمصرف التجاري اليمني. وذلك لمعرفة مدى الاختلاف في أداء المصارف الإسلامية والتجارية فيما يتعلق بالعائد والمخاطر والمساهمة في عملية التنمية. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية كانت أفضل في مجال تحقيق عائد الربحية من المصارف الإسلامية، بينما كانت المصارف الإسلامية أقل تعرضاً للمخاطر، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان عن المصارف التجارية، وبخصوص المساهمة في عملية التنمية فقد أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية كان لها دور في عملية التنمية من خلال ارتباط استثماراتها بالاستثمار الحقيقي أفضل من المصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية: مصارف إسلامية- المخاطر - اتجاهات الاستثمار - مصارف تجارية - تقييم الأداء.

Abstract

This study addressed the performance evaluation for both conventional and Islamic banks in Yemen, through a case study of two banks in the commercial and Islamic banking sectors, Al Tadamon Islamic Bank and the Commercial Bank of Yemen. . In order to know the extent of the difference in the performance of Islamic and commercial banks in terms of return and risk and contribute to the development process. The study found that commercial banks were better in achieving the return on profitability than Islamic banks, while Islamic banks were less exposed to risks, especially with regard to the credit risk of commercial banks. with Regarding the contribution to the development process, the study showed that Islamic banks had a role in the Development process, by linking their investment to real investment better than commercial banks.

المقدمة:

تحتل أهمية التمويل في البلدان الأقل نمواً وحاجتها إلى رؤوس الأموال قضية ملحة لتمويل عملية التنمية. ولذلك تبرز أهمية تعبئة المدخرات وتطوير الوسائط المالية وأساليب التمويل للاستفادة من الإمكانيات المتاحة للفائض الممكن فيها.

إلا أنه في ظل ذلك الاحتياج لرؤوس الأموال، انكفاء جمهور عريض من ذوي الفائض في تلك البلدان عن توظيف مدخراته لأسباب دينية، وتعطلت نسبة كبيرة منها. وبرزت المصارف الإسلامية في عصرنا الحالي لتعالج تلك الإشكالية المتمثلة في عدم تلك الأموال وعدم توظيفها-ومنها اليمن- من خلال تقديم صيغ جديدة لعملية التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، فأحدثت نقلة نوعية في عملية جذب الأموال المدخرة وتوظيفها في عملية التنمية، جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية التي كانت لها الدور الأساسي في عملية جذب المدخرات وتمويل عملية التنمية. ويتناول هذا البحث تحليل سلوك كفاءة الأداء للمصارف الإسلامية، والتجارية من حيث طريقة العائد والمخاطر واتجاهات الاستثمار، بغية التعرف وقياس مدى النجاح الذي حققته كلا من المصارف الإسلامية والتجارية في جذب الودائع والمساهمة في عملية التنمية. من خلال دراسة مقارنة بين سلوك بنك التضامن الإسلامي، والبنك التجاري اليمني.

مشكلة البحث:

تحتل المصارف في شقيها التقليدية والإسلامية دوراً محورياً في عملية التنمية من خلال جذب المدخرات وتوظيفها، وتختلف في فلسفة وادوات عملها مما يتطلب تقييم أدائها، وتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

-أي فئة من المصارف تحقق معايير متطلبات العائد والمخاطر.

-أيهما أكثر توظيفاً للأموال في اتجاه تحقيق عملية التنمية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة في الإجابة على تساؤلات مشكلة البحث من خلال تقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث العائد والمخاطر واتجاهات الاستثمار في اليمن بغية التعرف إلى المخاطر التي تعاني منها ومكامن الضعف والقوة فيها ومدى المساهمة في عملية التنمية من أجل معالجة مكامن الضعف وتعزيز نقاط القوة في سبيل ضمان النهوض بأدائها واستمرارية نجاحها.

أهداف البحث:

المقارنة بين العائد والمخاطر واتجاهات الاستثمار في المصارف الإسلامية والتقليدية، من خلال اختيار حالتين أحدهما مصرف تجاري والآخر مصرف إسلامي، وهما البنك التجاري اليمني،

وتعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مصرفية، هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب التعامل بالربا(الفائدة)، والعمل على توظيفها في مجالات النشاطات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة الى توفير الخدمات المختلفة المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاء(زهير - 2009-184)

ويظهر من التعريف ان المصارف الإسلامية تعمل وفقا لمفهوم المصرف الشامل. بمعنى انها مصارف متعددة الوظائف حيث تؤدي دور المصارف التجارية ومصارف الأعمال والاستثمار والتنمية(الانصاري-1988-39) وتتعدد أدوات التمويل في المصارف الإسلامية بحيث تشمل: المتاجرة، بيع المرابحة، والمضاربة، المشاركة، الإيجار المنتهي بالتمليك. والسلم، والاستصناع، البيع الأجل، المزارعة. والمسقاة(ناصر-1996-138).

وطبيعة الاستثمار في المصارف الإسلامية يقوم على العلاقة بين المودعين والمصرف الإسلامي على اساس المشاركة في الربح والخسارة بناء على قاعدة الغرم بالغنم، فالمغامر موزعة على اطراف العملية الاستثمارية(عاصي-2010-40). واستقر رأي الفقه المعاصر ان لا يتحمل المودعون اي نفقات ما عدى مخصصات مخاطر الاستثمار والديون الناتجة من العملية الاستثمارية(عيسى-2010-30).

وتتميز المصارف الإسلامية في مشاركة اصحاب ودائع الاستثمار في جانب الالتزامات الارباح والخسائر، وتقاسم الارباح في جانب الاصول، وهو ما جعل من هذه المصارف أكثر ثقة واستقرارا من المصارف التقليدية، والتي تعد الاموال المودعة لديها في جانب الالتزامات رأس مال ثابت مؤكداً ومستوفى البنك عن تسليمه لأصحابه مع الفوائد، بينما في جانب الاصول تعد تلك الدوائع او الاموال ذات قيمة غير مؤكدة(102-2007-salam).

وفي ضوء تلك السمات للمصارف الإسلامية، تجعلها تتسم بالخصائص التالية:

- ان شمول اموال المودعين في المصارف الإسلامية مبدأ الربح والخسارة، يترتب عليه عدم مسؤولية البنك استرجاع الاموال في حالة الخسارة. وينطوي على ذلك من الناحية النظرية شمول تحميل المودعين مخاطر الاستثمار والديون الناتجة من العمليات الاستثمارية، وعدم اقتصار تحميلها على ارباح البنك.
- ان مشاركة رؤوس اموال المصارف الإسلامية المحفظة الاستثمارية لأرباب الاموال تقود الى عدم اهمال ادارة تلك الاموال وتعرضها للخسائر. وهو ما يترتب عليه تميز المصارف الإسلامية في انخفاض مخاطر السيولة والائتمان، وفي نفس الوقت تكسب ثقة المودعين، وترتبط تلك الثقة بدرجة حجم رؤوس اموال المساهمين وسمعتهم المالية في السوق المحلية والدولية.
- ان درجة المخاطر ترتبط بمدى مشاركة راس مال المساهمين حسابات استثمار ارباب الاموال، اذ تقل المخاطر مع ارتفاع نسبة راس مال البنك في المحفظة الاستثمارية. كما وترتبط بمدى كفاءة ادارة الاستثمار والبيئة القانونية والسياسية والاقتصادية الحاضنة لتوظيف الاموال والتي تؤثر في الكفاءة الحدية للاستثمار.

2- مفهوم التمويل في المصارف التقليدية

المصارف التجارية مؤسسة مالية تقوم بحشد الموارد النقدية والمالية الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات بغرض اقراضها للآخرين مقابل الحصول على فائدة، بالإضافة الى قيامها بكافة المعاملات والخدمات المصرفية المعروفة(زهير - 2009-225)

وبذلك تقوم المصارف التجارية بعملية تقديم الائتمان للراغبين فيه سواء لغرض الاستثمار ام لغرض الاستهلاك فضلا عن قيامها بعملية تقديم الخدمات المصرفية. وتكتسب المصارف التجارية أهمية في عملية خلق الدوائع وتداول الأوراق المالية في الأسواق المالية. وتتميز عن المصارف الإسلامية في عملية استخدام مواردها في الاستثمارات قصيرة الاجل والتي تتمثل في شراء اذون الخزانة وخصم الأوراق التجارية والسندات الاذنية. بالإضافة الى ما تقوم بعملية الإقراض والسلف والسندات والأسمهم طويلة الاجل. (الأفندي-2013-39)

وبنك التضامن الإسلامي باعتبارهما أكثر انتشارا في اليمن، في سبيل التعرف على أي منهما أكثر اسهاما في تمويل عملية التنمية، وأكثر ملاءمة في تحقيق الأمان والتوظيف.

فرضيات البحث:

- 1- تحتل المصارف الإسلامية دورا مهما في عملية تمويل التنمية نظرا لارتباط تمويلاتها بالاستثمار الحقيقي.
- 2- توجد اختلافات في الاداء بين المصارف الإسلامية والتقليدية وفقاً لطبيعة توظيف الأموال في كل منهما، فيما يتعلق بتطبيق معايير العائد والمخاطر.

منهجية البحث :

بغية تحقيق اهداف البحث، استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي المقارن للبيانات التاريخية للمصرفين موضع المقارنة، من خلال استخدام تحليل النسب للمؤشرات خلال فترة الدراسة لكل من بنك التضامن الإسلامي والبنك التجاري اليمني، للتحقق من أداء المصارف الإسلامية ومدى اتساقها مع المعايير العلمية المستخدمة في متن هذا البحث.

هيكل البحث:

بغية تحقيق اهداف البحث والاجابة عن التساؤلات الواردة في المشكلة، فقد اشتمل البحث على فرعين رئيسيين: الأول يتعلق بالإطار المفاهيمي للبحث، والثاني يتصل بالجانب التطبيقي، وعلى النحو التالي:

أولاً: الإطار المفاهيمي للبحث

- 1- مفهوم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية والتقليدية.
 - أ- مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية.
 - ب- مفهوم التمويل في البنوك التقليدية.
- 2- مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية والتقليدية.
 - أ- طريقة العائد. ب- مقياس المخاطر. ج- اتجاهات الاستثمار.
- 3- الاختلاف في مؤشرات تقويم الأداء.

ثانياً: الدراسة التطبيقية.

- 1- تحليل مؤشرات العائد بين المصارف الإسلامية والتقليدية.
- 2- تحليل مؤشرات المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقليدية.
- 3- تحليل اتجاهات الاستثمار في المصارف الإسلامية والتقليدية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للبحث

أ- مفهوم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية والتقليدية

1- مفهوم التمويل في المصارف الإسلامية

ظهرت المصارف الإسلامية في نهاية القرن العشرين كوسائط مالية تقوم بجمع المدخرات من الافراد والمؤسسات وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة، وتمت بشكل كبير منذ ظهورها في سبعينات القرن الماضي واصبحت احد اللاعبين الرئيسيين في العالم المالي.

ووفقا لتقرير البنك الإسلامي للتنمية فان الاصول الإسلامية بلغت حوالي 1600 مليار دولار امريكي في نهاية 2012، والإيرادات بلغت 120 مليار دولار امريكي، علاوة على ذلك فان الجهاز المصرفي الإسلامي استقطب المزيد من الاهتمام من خلال تجاوزه الازمات المالية (osama, 2013, 134). حيث ان المبادئ الموجهة لنظام المصارف الإسلامية تختلف عن نظام المصارف التقليدية وبشكل الذي يحمي المصارف الإسلامية من الفشل في أي ازمت مالية. ومن ضمن هذه المبادئ ان العلاقة بين الممول والمستثمر تقوم على أساس الربح والخسارة وعدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاء (الأفندي-2013-184).

2- مخاطر السيولة: وهو مؤشر يشير الى عدم قدرة البنك في الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها، بسبب عدم قدرته على توفير السيولة اللازمة. ويأتي ذلك عند عدم التوازن بين الربحية والسيولة لصالح الربحية. وتقاس من خلال قسمة النقدية والاحتياطيات والأصول شديدة السيولة على الودائع .

3- مخاطر رأس المال: وتمثل في احتمال عدم كفاية رأس مال البنك للرفقاء المساهمين في الوفاء بالتزاماته، وتقاس من خلال قسمة اجمال حقوق الملكية الى اجمال الاصول. وتشير هذه النسبة الى مدى ملاءمة رأس المال للموجودات بمخاطر المحافظة على المركز المالي للبنك بصورة جيدة، وارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك في تحقيق درجة عالية من الأمان.

مخاطر تقلبات سعر الفائدة:

وهي الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة في غير صالح البنك وتعتمد على حجم القروض الدائنة والمدنية. وتقاس من خلال قسمة الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة على اجمالي الأصول، او تقاس من خلال قسمة المطلوبات الحساسة تجاه سعر الفائدة على اجمالي المطلوبات، وتمثل في تراجع الإيرادات او زيادة الأعباء للتحركات غير الإيجابية لأسعار الفائدة.

ثالثاً: مؤشرات اتجاهات الاستثمار:

هذا المؤشر يرتبط بتقييم أداء المصارف من حيث مدى مساهمتها في تمويل المشاريع الاستثمارية الحقيقية، والتي توظف في مجال الإنتاج السلعي ولها القدرة في خلق القيمة المضافة والتشغيل للاقتصاد، فضلاً عن معالجة قضايا البطالة وتوزيع الدخل. لاسيما ان المعيار الأساسي للمصارف الإسلامية يقاس بدرجة اتصالها بعملية التنمية، تحقيقاً لمبدأ الاستحلاف في عمارة الأرض.

ويمكن تقويم أداء البنوك من خلال تحليل المخفضة الاستثمارية أي من خلال التعرف الى نسب التوزيع لأنواع مجالات الاستخدام للموارد المالية، فيما إذا كانت قصيرة وطويلة الاجل، تجارية ام صناعية، استهلاكية ام زراعية، عقارية ام اجتماعية.

وهذا المؤشر يدل على مدى توظيف المدخرات (من خلال المصارف) التي تعد تسرباً من دائرة الدخل في الاقتصاد وإعادة حقنها في الاقتصاد بغية المحافظة على التوازن او تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

ج- الاختلاف في مؤشرات تقويم الاداء بين المصارف الإسلامية والتقليدية

ان طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية وخصائصها الوظيفية تختلف كثيراً عن موجودات ومطلوبات البنوك التقليدية، الامر الذي يشير الى عدم مواءمة منهجية مقاييس الأداء المستخدمة في البنوك التقليدية بالضرورة، خصوصاً في جانب مؤشرات المخاطر. وتكون تلك المؤشرات مقبولة في جانب معايير العائد والتي تعكس قدرة المصارف في تحقيق الربح وتوظيف استثماراته والانتفاع من اصوله وهي مؤشرات مطلوبة للتقييم في أي بنك سوى اكان تقليدي ام إسلامي.

ومن ثم يمكن للبنوك الإسلامية أن تستفيد من معايير الربحية المتبعة في البنوك التقليدية، ولكن لا يجب الحكم على أداء البنوك الإسلامية وفقاً لتلك المعايير السائدة ومقارنتها بالمصارف التقليدية. إذ أن الأهداف الاجتماعية تعد الأساس في عمل البنوك الإسلامية مما يتطلب التغلب عن السعي الحثيث للحصول على الأرباح على حساب الأهداف الاجتماعية- (Hassan-2005) (14).

اما في جانب مؤشرات المخاطرة، فيلاحظ ان التمويل التقليدي يعتمد على ذمة المستفيد وعلى أساس قدرته على السداد. بينما التمويل الإسلامي يعتمد على أساس الاستثمار في مشروع معين تمت دراسته ودراسة جدواه ونتائجه المتوقعة. فضلاً عن ان قبول البنك الإسلامي

وتتفق المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية إلى حد كبير في جانب مصادر التمويل، ولكنها تختلف في عملية استخدام مصادر التمويل . حيث يقتصر عملها على عملية الإقراض وترتبط علاقتها بأرباب الأموال بعلاقة دائن ومدين، وتتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. بينما المصارف الإسلامية تنصف بأنها بنوك متعددة الوظائف وترتبط علاقتها بأرباب الأموال علاقة متاجرة ومشاركة قائمة على مبدأ الربح والخسارة (الانصاري-1988-147).

وهذه السمات للمصارف التجارية جعلها تدخل مجالات توظيف أموالها في الأوراق المالية ذات الفوائد الثابتة السندات وأذون الخزانة وخصم الأوراق التجارية، إلا أنها تحكمها قيود تمنعها من توظيف أموالها في مجال المتاجرة والاستثمار في الأصول الثابتة. وبالمقابل فان المصارف الإسلامية التي تحكمها مبادئ الشريعة الإسلامية انعكس في طبيعة توظيف أموالها في مجال المتاجرة والاستثمار في الأصول الثابتة، وفي نفس الوقت منعت في توظيف تلك الأموال في مجال الأوراق المالية ذات الفوائد الثابتة، كالسندات وأذون الخزانة وخصم الأوراق التجارية.

ب- تحليل مؤشرات تقييم الأداء في المصارف الإسلامية والتقليدية.

بحكم طبيعة عمل المصارف الإسلامية والتقليدية تتعرض للعدد من المخاطر قد يؤدي بما إلى الفشل المالي، فضلاً عن أن طبيعة الثقة التي تكنسها البنوك تقوم على اساس مؤشرات مركزها المالي من وجهة نظر المودعين، وعلى مجال توظيف أموالها من وجهة نظر الاقتصاد. من هنا تأتي أهمية استخدام مؤشرات العائد والمخاطر، لتقييم الأداء بغية المحافظة على مركزها المالي واستمرارية وتطوير أداؤها. وتقييم اتجاهات الاستثمار معرفة مدى اتصالها بالتنمية. وفيما يلي يتم تناول المؤشرات المستخدمة لتقويم أداء البنوك التجارية والإسلامية وهي مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطر ومؤشرات اتجاهات الاستثمار.

أولاً مؤشرات العائد وتشمل على (حمادة-2001-81):

- 1- صافي الدخل: ويساوي صافي الربح بعد الضريبة مقسوماً على حقوق الملكية، وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال أصول البنك، وعلى قوة مركز البنك وقدرته على توظيف امواله، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على ان البنك في وضع أمان ويمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.
- 2- هامش الربح: ويساوي صافي الدخل مقسوماً على إيرادات التشغيل، ويقاس هذا المؤشر كفاءة ادارة البنك في السيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.
- 3- معامل الرفع المالي: ويساوي اجمالي الأصول مقسوماً على اجمالي حقوق الملكية، وهو مؤشر يقيس الأرباح الإيجابية وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل ان يصل البنك الى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.
- 4- منفعة الأصول: ويساوي اجمالي الإيرادات مقسوماً على اجمالي الأصول، وهذا المؤشر يدل على مدى استغلال وتوظيف البنك للموارد المتاحة.

ثانياً مؤشرات قياس المخاطر (شاهين-2011-11)

إن طبيعة عمل المصارف التجارية والإسلامية تجعلها معرضة لجملة من المخاطر قد تؤدي بما إلى ظاهرة الفشل المالي، ولذلك يشتمل كل مصرف على إدارة تسمى إدارة المخاطر البنكية، تقوم بتحديد وتقييم المخاطر وقياسها ووضع الاستراتيجيات لإدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من آثارها، وذلك من خلال تطبيق جملة من المعايير أهمها:

- 1- مخاطر الائتمان وهي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل او رغبته في الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، وتعتبر هذه المخاطر من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتقاس من خلال قسمة مخصصات القروض الفاشلة على اجمالي القروض او من خلال قسمة الاصول الخطرة على اجمال الاصول، وتقاس هذه النسبة بحجم الموجودات الموظفة في الاصول الخطرة والتي تعكس المخاطر التي قد يتعرض اليها البنك في حالة عدم القدرة على استرداد تلك الاموال.

ويتناول هذا المبحث تقييم أداء البنك التجاري اليمني وبنك التضامن الإسلامي الدولي من حيث العائد والمخاطر واتجاهات الاستثمار. وقبل ذلك يتطلب إعطاء لمحة عن البنكين والوضع المصرفي وعلاقته بالبنك المركزي اليمني.

البنك التجاري: تأسس البنك التجاري اليمني شركة مساهمة بمبنية في 20 فبراير 1993 ومركزه الرئيسي صنعاء وله عدة فروع في صنعاء وتعز والمكلا وعدن والحديدة وذمار ودرعا. ويعد من أفضل البنوك التجارية العاملة في اليمن وفقا لتقارير البنك المركزي.

بنك التضامن الإسلامي اليمني: شركة مساهمة بمبنية تأسس في عام 1996 برأس مال 20 مليار ريال يمني ومقره الرئيسي صنعاء، ويضم شبكة من الفروع 24 فرعا في عموم الجمهورية. ويمارس أعماله بما لا يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية، وفقا لقانون المصارف الإسلامية في اليمن، ومن أهدافه ترسيخ وتجذير قاعدة العمل المصرفي والاستثماري في اليمن، والمساهمة في الارتقاء بمستوى أداء الاقتصاد اليمني وتفعيل اساليب وصيغ الاستثمار. ويعد أفضل المصارف الإسلامية العاملة في اليمن.

وينظم قانون البنوك رقم (389) لعام 1998 علاقة الجهاز المصرفي بالبنك المركزي في اليمن. وتضمن ذلك القانون نسبة الاحتياطي القانوني على البنوك التجارية 15% . إلا أن اليمن انفردت بإصدار قانون خاص بالبنوك الإسلامية رقم 21 لعام 1996 والمعدل بالقانون رقم 16 لعام 2009 . يأخذ بنظر الاعتبار خصوصية عمل المصارف الإسلامية العاملة في اليمن. وتضمن ذلك القانون نسبة الاحتياطي القانوني على البنوك الإسلامية 10% .

وقد اتبع اليمن برنامجا للإصلاح الاقتصادي منذ 1995 استهدف تشجيع القطاع الخاص للقيام بعملية التنمية، وفي ذلك اصدرت جملة من التشريعات المالية المنظمة لعمل اقتصاد السوق ومنها القطاع المصرفي بغية النهوض بعملية التنمية.

الا ان تلك الاصلاحات لم يرافقتها اصلاح في الجانب الاداري والمؤسسي ومكافحة عملية الفساد الامر الذي شكل عائقا امام عمل سياسة الاصلاح المالي والاقتصادي(الشجري-2008-156).

اولا مؤشرات العائد:

1- مؤشر العائد لحقوق الملكية

ان نسبة العائد الى حقوق الملكية يعد من اهم المؤشرات الراجعة لتقييم أداء المصرف، فضلا عن ان مؤشر الربحية الجيد يعكس ارتفاع القيمة السوقية للاسهم وهذا بدوره يؤثر ايجابيا على درجة امان المصرف.

جدول رقم(1) يبين نسبة صافي الدخل الى حقوق الملكية لكلا البنكين التجاري والتضامن للفترة(2006-2013)(من التقرير السنوي للبنكين www.ycb.com.ye و www.tiib.com)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
التضامن	0.13	0.13	0.05	0.03	0.01	0.03-	0.04	0.02	4%
التجاري	0.20	0.34	0.08	0.08	0.13	0.10	0.10	0.12	14%

الجدول من عمل الباحث، المصدر التقارير السنوية لبنك التضامن والبنك التجاري.

الارباح، ومن ثم انخفاض العائد على المساهمين، وربما ذلك يقود الى فقدان الثقة في المصرف. مع أن الملاحظ واقعا ان بنك التضامن يعد أكثر ثقة لدى المتعاملين من اي بنك آخر.

اما البنك التجاري فيلاحظ ان أداء البنك كان افضل بالقياس الى بنك التضامن حيث بلغ متوسط العائد 14% خلال نفس الفترة، الا ان الملاحظ عليه انه شهد تراجعاً خلال السنوات 2008، 2009. . ويظهر ان البنك التجاري حقق عائد مجزي للمساهمين ومؤشر على الوضع الجيد للبنك. رغم ما يلاحظ عليه من تراجع في الاداء للسنوات قبل الاضطرابات السياسية.

الا ان السبب في تدني العائد لبنك التضامن يعود الى ارتفاع المخصصات المحملة على الأرباح في قائمة الدخل حيث بلغت (7765419) الف ريال لعام 2013 ونسبة من حقوق

لأموال المودعين يقوم على أساس المضاربة أي عدم ضمان رأس المال الا في حالة التعدي والتقصير(ناصر-2005-12)

وبذلك فان المخاطر في المصارف الإسلامية لا ترتبط باحتمالات عدم الالتزام بالعمل بالتسديد وانما ترتبط بنوعية العملية الاستثمارية والعمل المناسب وبطبيعة ظروف الاستثمار ونوعية أسلوب الاستثمار المستخدم. ومن جهة اخرى فان المخاطر في البنوك الإسلامية يتم تحميلها اصحاب الاموال سواء اكان المودعين ام المساهمين، بينما في البنوك التقليدية يتم تحميلها للمساهمين في راس مال البنك، وفي ضوء ذلك يتطلب ان توائم مقاييس المخاطرة طبيعة عمل البنوك الإسلامية وخصائصها المشار اليها آنفا.

وفي جانب مؤشر مخاطر سعر الفائدة، فإن هذا المؤشر لا ينطبق على البنوك الإسلامية حيث لا تتعامل بالفائدة اخذا وعطاء. كذلك مخاطر الائتمان وهو حاصل قسمة القروض المتعثرة او مخصصات القروض على اجمالي القروض ويمكن ان يطبق على البنوك التجارية بشكل اساسي لأنها تتعامل بالقروض ، اما البنوك الإسلامية يرتبط رب المال بعلاقة ربح وخسارة مع المستثمر(بركبييه-2014-13).

كذلك من الخطأ معاملة المصارف الإسلامية بنفس نسبة الاحتياطي القانوني في البنوك التجارية، لان البنوك التقليدية ترتفع لديها نسبة الدوائج الجارية، بينما تنخفض في البنوك الإسلامية مما تضطر ان تأخذ نسبة من ودائع حسابات الاستثمار لحساب الاحتياطي لعدم كفاية الحسابات الجارية، وهذا يتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل البنوك، وهو عدم تعطيل أموال المودعين عن الاستثمار(ناصر-2005-112).

وفي ضوء ذلك فان مؤشرات تقييم المخاطر المستخدمة في البنوك التجارية لا تتسق بالضرورة مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، إذ يتطلب تكييف المعايير المستخدمة في البنوك الإسلامية لتتفق مع طبيعة عملها.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية:

يشمل القطاع المصرفي التجاري ثمانية مصارف محلية تجارية تدير شبكة من الفروع تبلغ 197 فرعا، وأربعة مصارف إسلامية تدير شبكة من الفروع 49 فرعا، وخمسة فروع أجنبية.. وقد انشأت البنوك الإسلامية بموجب القانون رقم 21 لعام 1996 الذي ينظم عملها، وهي بنك التضامن الإسلامي الدولي وبنك سبأ الإسلامي وبنك اليمني الإسلامي الدولي وبنك اليمن والبحرين الشامل. ويعد بنك التضامن الإسلامي والبنك التجاري من أكثر البنوك انتشارا في اليمن.

الملكية بلغت 14% بينما كانت مخصصات المحملة على الأرباح للبنك التجاري لنفس السنة 2-مؤشر هامش الربح ويشير الى قسمة صافي الارباح على الإيرادات تساوي(309538)ألف ريال ونسبة من حقوق الملكية بلغت 3%.

جدول رقم (2) يشير الى نسبة العائد الصافي على إيرادات التشغيل لكلا البنكين

المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
0.16	0.08	0.24	-0.28	0.05	0.17	0.19	0.40	0.41	التضامن
0.27	0.25	0.21	0.21	0.24	0.17	0.18	0.59	0.32	التجاري

الجدول من عمل الباحث استنادا الى تقارير البنكين السنوية

ارتفاع نسبة المخصصات التي يتم تحميلها على الارباح والتي سبق الاشارة اليها. ولا تعبر بالضرورة عن تدني عائد المساهمين في راس مال البنك.

اما البنك التجاري فيلاحظ انه حقق هامش ربح بلغ كمتوسط خلال الفترة 27% وهو ما يشير الى البنك التجاري يحقق عائد من الارباح افضل من بنك التضامن .

3-مؤشر منفعة الأصول:

ويشير الى قسمة الإيرادات على الأصول، ويعبر عن مدى الاستفادة من استخدام الاصول في تحقيق الإيرادات.

جدول رقم (3) يوضح نسبة إيرادات التشغيل الى الاصول لكلا البنكين خلال الفترة(2006-2013)

المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
0.02	0.03	0.02	-0.02	0.02	0.03	0.04	0.02	0.03	التضامن
0.05	0.04	0.04	0.05	0.05	0.05	0.05	0.06	0.07	التجاري

الجدول من عمل الباحث استنادا الى تقارير البنكين السنوية

اما البنك التجاري فيلاحظ انه حقق مستوى افضل بالقياس الى بنك التضامن، وبلغ كمتوسط خلال الفترة 5%. الا ان ذلك العائد شهد تراجعا ملحوظا عن بداية الفترة. الامر الذي يشير الى عدم تطور في مستوى اداء البنك.

4-مؤشر الرفع المالي:

ويعبر عن قسمة الاصول على الحقوق الملكية، ويشير الى مدى زيادة الحقوق الملكية مع تطور البنك حيث تنخفض تلك النسبة معبرة عن زيادة التكوين الرأسمالي الناجم عن زيادة الاحتياطات والارباح المدورة. وبالنظر الى اداء البنكين نلاحظ من الجدول

جدول رقم (4) يوضح نسبة الرفع المالي لبنكي التضامن والتجاري خلال الفترة المدروسة

المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
8.7	9.27	7.37	5.79	7.47	6.57	6.84	14.02	12.2	التضامن
10.5	12.51	11.72	9.78	10.87	10.24	10.23	9.46	8.81	التجاري

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين

ارتفعت إلى أن وصلت أعلى مستوى عام 2013 ونسبة 12.51 وبلغت كمتوسط خلال الفترة 10.5 الامر الذي يشير الى عدم زيادة الاحتياطات او الارباح المدورة، ومن ثم عدم ارتفاع حقوق الملكية، وينطوي على ذلك ان درجة الامان في المصرف التجاري تقل عما هي في البنك التضامن.

وتخلص مما سبق ان مؤشرات العائد كانت متدنية في بنك التضامن بالمقارنة مع البنك التجاري، ما عدى مؤشر الرفع المالي، حيث اظهرت الدراسة تحسن عوائد البنك التجاري بالقياس الى بنك التضامن، وتعكس تلك المؤشرات كفاءة ادارة البنك التجاري في الاستفادة من توظيف الاصول وضبط المصروفات.

ويلاحظ من الجدول رقم(2) ان مؤشر هامش الربح لبنك التضامن متدني اذ بلغت كمتوسط خلال الفترة 16% . بينما النسبة المتبقية من الإيرادات شكلت تكاليف ومصروفات البنك . مما يشير الى عدم قدرة البنك في التحكم بالمصروفات. إلا ان تدني تلك النسبة تعبر عن

ويوضح الجدول رقم (3) ان معدل الإيرادات الى الاصول في بنك التضامن ظلت الى حد كبير ثابتة خلال الفترة ويلاحظ عدم وجود تحسن في اداء المصرف. وبلغ المتوسط خلال الفترة 2006-2013 نسبة 2%. ويظهر ان تلك النسبة متواضعة جدا وتعكس تدني اداء الادارة وعدم كفاءتها في الانتفاع من الاصول.

ويشير الجدول رقم(4) أن معدل الرفع المالي في بنك التضامن حقق تطور ايجابي، حيث كانت نسبة الرفع المالي مرتفعة للسنوات 2006 و 2007 ولكن مع تطور البنك انخفضت النسبة معبرة عن ارتفاع حقوق الملكية، مما يشير الى زيادة حقوق الملكية خلال السنوات الناجم عن زيادة الاحتياطات او الارباح المدورة. كما يعكس ذلك المؤشر درجة الامان لدى البنك والتي تتسق مع انخفاض نسبة الرفع المالي. وبلغت تلك النسبة كمتوسط خلال الفترة 8.7 .

اما البنك التجاري يلاحظ انه شهد تصاعدا الى حد ما في معدل الرفع المالي الامر الذي يعكس عدم تنامي حقوق الملكية مع الاصول حيث كانت في ادنى مستوى لها عام 2007 ثم

1-مخاطر السيولة: ويشير إلى قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته عند السحب بدون اللجوء إلى بيع موجوداته. وتم أخذ البيانات السائلة وشبه السائلة وقسمتها على مجموع الودائع بالنسبة للبنك التجاري، أما البنك التضامني فقد تم أخذ بيانات النقد السائلة وقسمتها على الحسابات الجارية، باعتبار أن حسابات الاستثمار المقيد والمطلق تقوم على أساس الربح والخسارة. وكانت النتائج كما يشير إليها الجدول التالي

جدول رقم (5) يوضح نسبة السيولة في كلا البنكين إلى الودائع

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
التضامن	0.62	0.72	0.54	0.64	0.71	0.66	0.36	0.35	0.58
التجاري	0.27	0.32	0.51	0.25	0.34	0.56	0.39	0.45	0.39

الجدول من عمل الباحث استناداً إلى تقارير البنكين

1997 والمنشور رقم 5 لسنة 1998. ووفقاً لذلك يتكون المخصص من: خصم 1% على القروض المنتظمة بعد استبعاد الارصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة. أما الخصم على القروض والتسهيلات غير المنتظمة وتكون على النحو التالي:

1-ديون دون المستوى، وهي المتأخرة عن السداد لأكثر من 90 يوماً ويخصم 15%.

2-الديون المشكوك في تحصيلها وهي المتأخرة عن السداد لأكثر من 180 يوماً ويخصم 45%.

3-الديون الرديئة وهي المتأخرة عن السداد لأكثر من 360 يوماً ويخصم 100%. وفي ضوء ذلك تظهر القروض للعملاء في بيان المركز المالي بعد خصم المخصص المحدد للعام وكذا الفوائد المحببة.

أما البنوك الإسلامية ومنها بنك التضامن فقد اعتبرت عمليات تمويل المراجعات والاستصناع والمضاربات والمشاركات والأجارات المنتهية بالتسليم معرضة لخطر الائتمان وبذلك يلزم البنك تكوين مخاطر عدم القدرة على السداد للتمويلات المذكورة وفقاً لما هو معمول في البنوك التجارية وكما هو مفصل آنفاً.

وبذلك كانت النسب لمخاطر الائتمان كما في الجدول التالي:

إلا أن الدراسة أظهرت أن سبب تدني مؤشر العوائد في بنك التضامن يعود بشكل أساسي إلى تحميل المكون السنوي للمخصصات على قائمة الدخل، مع أن المفروض وفقاً للأساليب المحاسبية في البنوك الإسلامية يتم تحميل مخصصات الديون المشكوك بها وفقاً لنسبة مساهمة أصحاب الأموال في الاستثمار. وربما عكس ارتفاع حقوق الملكية في بنك التضامن (من خلال مؤشر الرفح المالي) إلى تدوير تلك المخصصات المبالغ فيها إلى حقوق المساهمين.

ثانياً: تحليل مؤشرات المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن بنك التضامن حقق نسبة عالية من السيولة حيث تراوحت بين أعلى مستوى 72% في عام 2007 وأدنى مستوى 35% في عام 2013. وكان المتوسط للسيولة خلال الفترة تساوي 58%. مما يشير إلى إيجابية درجة أمان البنك وعدم تعرضه إلى مخاطر السيولة.

وكذلك البنك التجاري أيضاً احتفظ بنسبة سيولة مواتمة لمواجهة طلبات السحب وبلغت أعلى نسبة للسيولة 56% عام 2011. وأدنى نسبة في عام 2006 ونسبة 27%. وكمتوسط بلغت خلال الفترة 39%. الأمر الذي يشير إلى ارتفاع درجة الأمان في جانب السيولة لدى كلا البنكين التجاري والتضامن. أما النسبة المرتفعة في السيولة لدى البنك التضامن فيعود إلى عدم شمول جزء من ودايعها وهي حسابات استثمار مقيّدة ومطلقة ضمن الودائع. وكلا البنكين قد التزم بالنسبة المحددة من قبل البنك المركزي وهي 25%

2- مخاطر الائتمان

تحدث مخاطر الائتمان عندما يتعذر على البنك استعادة أصل القرض والفائدة وتعلق بعدم قدرة العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. وتتبع البنوك اليمنية تعليمات البنك المركزي اليمني في تكوين مخصص للقروض والتسهيلات الفاشلة التي يتعذر استردادها وفقاً للمنشور رقم 6 لعام

جدول رقم (6) يوضح نسب مخاطر الائتمان والاستثمار في البنكين التضامن والتجاري

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
التضامن	0.03	0.03	0.06	0.09	0.09	0.06	0.06	0.07	0.06
التجاري	0.51	0.13	0.13	0.13	0.17	0.22	0.27	0.17	0.22

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير البنكين السنوية

3-مخاطر رأس المال:

وتعني مدى ملاءمة رأس المال البنك للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي بصورة جيدة، وارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك في تحقيق درجة عالية من الأمان. وبذلك يطلق عليها أمان المصرف. ويقاس من خلال قسمة اجمالي حقوق الملكية على اجمالي الأصول.

ويلاحظ من الجدول رقم (6) أن نسبة التمويلات المتعذر استرجاعها في بنك التضامن منخفضة وبلغت كمتوسط خلال الفترة نسبة 6%. من اجمال تمويلات عمليات المراجعة والاستصناع والمضاربات والمشاركات والأجارات المنتهية بالتسليم. مما يشير إلى كفاءة الإدارة في عمليات التمويل للصيغ المذكورة. أما البنك التجاري فيظهر ارتفاع نسبة تعذر استعادة القروض خلال الفترة، حيث بلغت أعلى مستوى لها في عام 2006 ونسبة 51% وتراجعت إلى 13% للأعوام 2007 و2008 و2009. ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 27% عام 2012. وبلغت كمتوسط خلال الفترة 22%. مما يشير إلى ارتفاع نسبة مخصصات القروض المتأخرة عن السداد، والتي تعود بشكل أساسي إلى سوء إدارة الائتمان في البنك التجاري.

جدول رقم 7 يوضح نسبة مخاطر رأس المال لكلا البنكين

المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
0.13	0.11	0.14	0.17	0.13	0.15	0.15	0.07	0.08	التضامن
0.10	0.08	0.09	0.10	0.09	0.10	0.10	0.11	0.11	التجاري

الجدول من عمل الباحث استنادا الى تقارير البنكين

4-مخاطر حساسية سعر الفائدة

وهذا المؤشر لا ينطبق على البنوك الاسلامية لأنها لا تتعامل بالربا وينطبق فقط على البنوك التقليدية. وبذلك سيتم معرفة نسبة السيولة في البنك التجاري، والتي تظهر كما في الجدول التالي.

ويلاحظ من خلال الجدول ان بنك التضامن قد حافظ على نسبة من رأس المال اعلى من 8% وفقا لنسبة بازل ما عدى عام 2007 كانت 7%، وبلغ المتوسط خلال الفترة 13% الامر الذي يشير الى ارتفاع نسبة الامان التي يتمتع بها البنك من خلال المحافظة على مركز مالي جيد للبنك. وكذلك البنك التجاري ايضا احتفظ بمركز مالي جيد ونسبة اعلى من 8% وبمتوسط بلغ 10%. الا انه يلاحظ على ان تلك النسبة تشير الى الانحدار بدلا من التصاعد حيث كانت 11% في بداية الفترة، ووصلت في نهاية الفترة الى 8%.

جدول رقم (8) يوضح الاصول الحساسة لسعر الفائدة في البنك التجاري

المتوسط	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
0.67	0.72	0.64	0.63	0.64	0.62	0.67	0.65	0.75	التجاري

الجدول من عمل الباحث اعتماد على تقارير البنك السنوية

التجاري، الامر الذي يشير الى تدني كفاءة ادارة الائتمان في البنك التجاري. وتحسنها في بنك التضامن. علاوة عن ارتفاع نسبة الاموال المعرضة لخطر سعر الفائدة في البنك التجاري. تحليل اتجاهات الاستثمار بين البنوك الإسلامية والتقليدية. إن التحليل السابق لمعايير الأداء اقتصر على التعرف إلى المركز المالي ودرجة أمان المصرف. ولم يتم التعرف إلى تقييم مدى أهمية مساهمة أي من البنكين في عملية التنمية. ولكي يتم التعرف الى مدى الاستفادة من التوظيفات المالية في التنمية الاقتصادية، سوف يتم التطرق الى تصنيف مجال الاموال المستثمرة في القطاعات المختلفة: التجارة والصناعة والزراعة، والخدمات، والمالي وكذلك البناء والتشييد خلال فترة الدراسة، وكما يلي:

ويظهر الجدول ان متوسط الاموال الحساسة لسعر الفائدة بلغت كمتوسط خلال الفترة 67%. مما يشير الى ارتفاع نسبة الاموال الحساسة لسعر الفائدة والتي معرضة لمخاطر التغير في سعر الفائدة للبنك. ويعكس ذلك طبيعة استثمار البنك التجاري لأصوله، والتي اغلبها موزعة في سندات وادوات الخزينة العامة. وتخلص الى انه في جانب المخاطرة كان وضع بنك التضامن افضل من البنك التجاري، ففي مجال خطر السيولة كانت النسبة المتوسطة للفترة المدروسة في بنك التضامن 56% مقابل 39% للبنك التجاري. والائتمان 6%. مقابل 22%. للبنك التجاري ورأس المال 13% مقابل 10% للبنك التجاري. كما اظهرت الدراسة ارتفاع مخصص القروض المتعذر استرجاعها في البنك

جدول رقم (9) يوضح قطاعات الاستثمار لبنك التضامن خلال الفترة بملايين الريالات

القطاع السنوات	مالي	صناعي	تجاري	بناء وتشيد	خدمات	افراد واخرى	اجمال
2006	59553	19524	22810	7179	11795	1916	122777
2007	64604	27384	40321	18221	2172	2163	154865
2008	85116	28443	39836	29765	2196	1505	186861
2009	121851	31619	36807	24775	2516	1448	219016
2010	159113	29932	45577	20456	2562	2565	260205
2011	165296	21983	38089	67902	1274	554	295098
2012	193004	24640	35248	15620	2811	5274	276597
2013	168980	25609	34446	124643	2926	27232	383836
اجمالي	1017517	209134	293134	308561	28252	42657	1899255
النسبة %	53.6	11	15.4	16.3	1.5	2.2	%100

الجدول من عمل الباحث استنادا الى تقارير البنك السنوية

الفترة. وتلاه القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والافراد وينسب 11% و 1.5% و 2.2% على التوالي. ويلاحظ ان نسبة المساهمة في عملية التنمية كانت ليست وفق المأمول منها رغم اهميتها، حيث بلغت في قطاعي التشييد والبناء والصناعي 27.3%، وتكرزت التوظيفات في الاستثمار المالي في مجال الصكوك الاسلامية والمضاربة في العقارات والمراجعة.

الاتجاهات الاستثمارية للبنك التجاري اليمني:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن تطور التوظيفات المالية تركزت في قطاعي المالي والبناء والتشييد، حيث ارتفع في الاول من 59553 مليون عام 2006 الى 168980 مليون في عام 2013. والثاني من 7079 مليون عام 2006 الى 124643 مليون عام 2013. وبلغت متوسط نسبة الاستثمار في القطاع المالي خلال الفترة 53.6% من اجمال التوظيفات المالية. وجاء قطاع التشييد والبناء في المركز الثاني حيث احتل نسبة 16.3% لنفس الفترة من اجمالي الاستثمارات. وجاء بعده القطاع التجاري اذ بلغ نسبة الاستخدامات المالية 15.4% خلال نفس

جدول رقم (10) يبين التوظيفات الاستثمارية للبنك التجاري للفترة (2006-2013) بملايين الريالات

القطاع السنوات	القطاع المالي	القطاع التجاري	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	قطاع الخدمات	افراد واخرى	اجمالي
2006	-	838	267	75	4	8821	10005
2007	20937	9131	61	7	690	1717	32543
2008	32828	4724	526	89	4386	4387	46940
2009	30996	6873	670	1023	2720	4243	46525
2010	34274	6807	486	1626	2344	6144	51681
2011	38650	4287	784	745	1812	3093	49371
2012	57089	3982	921	-	-	3987	65979
2013	74143	6205	126	-	128	7716	88318
الاجمال	288917	42847	3841	3565	12084	40108	391362
النسبة %	73.8	10.9	1	0.9	3.1	10.2	99.9%

الجدول من عمل البحث استنادا الى تقارير البنك السنوية من 2006 الى 2013

- 1- اظهرت الدراسة ارتفاع مؤشرات العوائد الربحية في المصارف التجارية بالمقارنة مع المصارف الإسلامية، ما عدى مؤشر الرفع المالي، مما يشير الى كفاءة البنوك التجارية في عملية توظيف الاموال والاستفادة من الأصول، من جهة وكفاءة في ضبط المصروفات من جهة اخرى. في حين تبين تدني كفاءة الاداء في المصارف الاسلامية فيما يتعلق في الاستفادة من الموجودات وضبط المصروفات لتعظيم عوائد حقوق المساهمين وتحقيق الربحية.
- 2- اظهرت الدراسة في جانب مؤشرات المخاطر ان وضع المصارف الاسلامية حققت درجة امان أفضل من المصارف التجارية. وعكست كفاءة ادارة المصارف الاسلامية في مجال ادارة الائتمان. وبالمقابل اظهرت الدراسة انخفاض كفاءة ادارة الائتمان في المصارف التجارية.
- 3- ابرزت الدراسة ارتفاع مساهمة المصارف الاسلامية في عملية التنمية بالمقارنة مع البنوك التجارية، حيث بلغت التوظيفات الاستثمارية ما نسبته 27% من اجمال متوسط التوظيفات المالية خلال الفترة المدروسة في قطاعي الصناعة والبناء والتشييد. بينما كانت مساهمة البنك التجاري 1.9% في قطاعي الصناعة والزراعة كمتوسط من مجموع التوظيفات المالية لنفس الفترة.
- 4- تشير الدراسة الى ان الاختلاف في طبيعة عمل المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية يحتم استخدام معايير تتناسب وطبيعة عملها.
- 5- اظهرت الدراسة اختلاف الاساليب المحاسبية في المصارف الاسلامية اليمنية في عملية تحميل المخصصات وفقا لمرجعيات المصارف الاسلامية.
- 6- اتضح من الدراسة تحسن مؤشر الرفع المالي للمصارف الاسلامية بالنسبة للمصارف التجارية، والناجم عن عملية تكوين الاحتياطات وتدوير الاريح للمساهمين.

يلاحظ من خلال الجدول ان التوظيفات الاستثمارية اغلبيتها تركزت في الجانب المالي، اذ تطورت خلال الفترة من (20937) مليون ريال في عام 2006 الى (74143) مليون ريال في عام 2013 وبلغت النسبة من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة 73.8%. ثم جاء بعد ذلك القطاع التجاري والاخرى والخدمات والصناعي والزراعي وينسب 10.9، 10.2، 3.1، 1.9% وهي نسبة متدنية جدا، الامر الذي يشير الى عدم استفادة الاقتصاد من عملية التوظيفات المالية للمدخرات من قبل البنوك التجارية على شكل استثمارات بحيث تحقق المساهمة في عملية التنمية. ومن خلال المقارنة بين بنك التضامن الاسلامي والبنك التجاري في مجال المساهمة في عملية التنمية، يلاحظ ان مساهمة بنك التضامن كانت خلال الفترة 27.3% من مجموع توظيفاته البالغة (1899255) مليون ريال في حين ان البنك التجاري كانت مساهمته 1.9% من مجموع التوظيفات البالغة خلال نفس الفترة (391362) مليون ريال، وكنسبة من اجمال توظيفات بنك التضامن 20.6%. الامر الذي يشير الى ارتفاع مساهمة بنك التضامن في عملية التنمية من جهة والقدرة على جذب الودائع وتوظيفها من جهة اخرى.

النتائج:

لقد خلص البحث الى جملة من النتائج تجيب على التساؤلات الواردة في مشكلة البحث، وتبرهن على فرضياته، وتتمثل على النحو التالي:

- [8] شاهين علي، وآخرون، (2001) " اثر ادارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني " مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس عشر، العدد الأول يونيو .
- [9] الأفندي محمد، (2009) " التمدد والبنوك والاقتصاد النقدي"، الأمين للنشر والتوزيع – الطبعة الثالثة.
- [10] الانصاري محمود، حسن إسماعيل، متولي سمير مصطفى، (1988) " البنوك الإسلامية، كتاب الاهرام الاقتصادي الثامن.
- [11] عيسى موسى آدم، (2010) "سياسة توزيع الارباح في المؤسسات المالية الإسلامية"، مؤتمر الخدمات المالية الثاني-ليبيا.
- [12] الغريب ناصر- (1996) "أصول المصارف الإسلامية وقضايا التشغيل" دار ابوللو للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة – الطبعة الأولى.
- [13] 13- حسين هندرين حسن، (2011) " دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والعشرون.

المصادر باللغة الإنجليزية:

- [1] Osama A. Hazzi, MohamedIhsan AL Kilani,(2013), "The Financial performance Analysis of ISLAMIC andTraditional Banks; Evidence From Malaysia", *European Journal Of Economics, Finance, and Administrative Sciences*, Issue 57 February .
- [2] Salam Syed Ali and Ausaf Ahmad, (2007), *"Islamic Banking and Financial Fundamintales and contemporary Issues*, Islamic Reserch and Training institute, ,
- [3] Zubair Hasan, (2005), " *Evaluation of Islamic banking performance the current use of Econometrics models, Faculty of Economics and management Sciences*," International Islamic University, Malaysia.

مواقع النت

- [1] الموقع الالكتروني للبنك التجاري اليمني، التقارير السنوية www.ycb.com.ye
- [2] الموقع الالكتروني لبنك التضامن- التقارير السنوية www.tiib.com

التوصيات:

- 1- يتطلب من المصارف الاسلامية رفع كفاءة مستوى الأداء والاستفادة من الموجودات وضبط المصروفات بغية تعظيم عوائد حقوق المساهمين وتحقيق الربحية.
- 2- يتطلب من المصارف التجارية رفع كفاءة ادارة المخاطر للحد من القروض الفاشلة.
- 3- يتطلب من المصارف التجارية توجيه توظيف اموالها نحو الاستثمار الحقيقي بغية الاستفادة منها في عملية التنمية.
- 4- يتطلب من المصارف الاسلامية تعزيز مساهمتها في مجال الاستثمار الحقيقي بغية الاسهام الفاعل في عملية التنمية ليتفق مع طبيعة عملها.
- 5- ينبغي تكيف ادوات تقييم المخاطر لتنسق مع طبيعة عمل المصارف الاسلامية.
- 6- يتطلب من المصارف الاسلامية توحيد الاساليب المحاسبية المستخدمة لتحصيل المخصصات مع المصارف الاسلامية العربية والعالمية ووفقا لمرجعيات الهيئات الشرعية.

المصادر:

- [1] بو عبدلي أحلام و عبد الرزاق خليل، (2000) " تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"، جامعة الاغواط، .
- [2] شامية احمد زهير، و حسين مصطفى، (2009) " مدخل الى اقتصاديات التقود والمصارف" – جامعة حلب – مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية – الطبعة الثانية.
- [3] عاصي امارة، (2010) "تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتنموي والاستثمار"، رسالة ماجستير. جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم ادارة الاعمال.
- [4] بركيه رتيبة، (2014) " تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2012)" رسالة ماجستير، جامعة قسدي مرياح،
- [5] 5 - بورقة شوقي، (2011) "الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير"، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر.
- [6] حمادة طارق عبدالعال، (2001) " تقييم أداء البنوك التجارية ، تحليل العائد والمخاطرة " الدار الجامعية مصر،
- [7] الشجري عبده مدهش. (2008) " اتجاهات اصلاح الساسة المالية في الاقتصاد اليمني(1990-2006)" رسالة دكتوراه جامعة حلب، غير منشورة.